

تقرير

بحسب المعنيين في مستشفى رفيق الحريري الحكومي، فإن الأخير على موعد مع سلفة 10 مليارات ليرة جديدة. لم يُحدّد تاريخ «وصول» هذه السلفة بعد. يقول مدير المستشفى الدكتور فراس الأبيض، إنه لا يعرف موعد تسديد السلفة بالتحديد، «لذلك لا يستطيع أن يعد الموظفين بدفع مستحققاتهم». في هذا الوقت، يستأنف موظفو المستشفى وأجراؤه تحركاتهم للمطالبة بحقوقهم، متهمين مجلس الإدارة بالانشغال في خلق وظائف «وهمية» وإجراء تعيينات وترفيعات، غايتها سياسية، تعزز الهدر في المستشفى وتزيد من العجز الذي يزرع المستشفى تحته منذ سنوات

مستشفى رفيق الحريري الحكومي: تجدد الأزم



هديك فرفور

نقذ موظفو مستشفى رفيق الحريري الحكومي الجامعي وأجراؤه، أمس، اعتصاماً أمام مدخل المستشفى، احتجاجاً على ما سمّوه «مماطلة» مجلس إدارة المستشفى، ورفضه تنفيذ مطالبهم التي أقرها المجلس نفسه منذ أكثر من سنتين. مجدداً، امتنع الموظفون والعمال عن تادية عملهم، وأوقفوا العمل في المستشفى، باستثناء الحالات الطارئة ومتابعة المرضى الموجودين فيه، مُلوحين بالتصعيد «في حال بقاء الأمور على حالها». ودعت «لجنة موظفي وأجراء المستشفى» إلى اعتصام يوم الأربعاء المقبل استكمالاً لتحركاتهم المطالبة بحقوقهم، «على أن تُعلن خطوات تصعيدية قد تصل إلى حد إعلان الاعتصام المفتوح، مُستثنين الطوارئ في المرحلة الأولى».

يعود هذا المشهد بعد مُضي أكثر من

يُثير عدد من العاملين في المستشفى مسألة خلق وظائف لغايات سياسية بنحو لافت

سنتين على تاريخ إصدار المجلس القرار رقم 86، تاريخ 2015/3/16، الذي قضى بتلبية مطالب العمال والإجراء (استفادة الموظفين والعمال والمستخدمين من منحة تعليم لا تقل عن تلك التي يتقاضاها العاملون في الإدارات العامة، كتنوع موظفي الدولة، استفادة الموظفين من راتب الشهر الثالث عشر، إعطاء الأجراء العاملين في المستشفى درجة تدرج عن كل سنتين قضاها في الخدمة في خلال السنوات السابقة من دون مفعول رجعي). حينها، جاء قرار مجلس الإدارة هذا بعد جلسة مسائية استثنائية عقدت ليل 19 شباط عام 2015 بضغط من العمال والموظفين، وبمساع من وزير الصحة السابق وائل أبو فاعور.

الموظفون غير الحزبيين يشكون حرمانهم حق الترفه والتعيين (ارشيف)

الموظفين في وظائف غير موجودة»، وفق ما تقول مصادر مُطلعة في المستشفى، كوظيفة «مراقب دورة المواد» التي «خلقت» لأحد الموظفين المدعومين، الأمر الذي دفع أعضاء مجلس الإدارة إلى المطالبة بتعيينات

والتعيينات، السياسية بشكل لافت، فضلاً عن خلق وظائف لا تلحظها المراسيم والقوانين المرعية الإجراء. تفيد المعطيات بأن الأبيض كان يسعى إلى «إرضاء وزير الصحة السابق وائل أبو فاعور، عبر تعيين عدد من

مطالبنا في وقت ينشغل فيه مجلس الإدارة بالخلافات حول التعيينات والترفيعات التي تحصل لغايات سياسية على حساب حقوقنا». في هذا الصدد، يُثير عدد من العاملين في المستشفى مسألة الترفيعات

يقول العمال والموظفون إن القرار لم يُنفذ حتى اليوم. وبحسب رئيس لجنة موظفي وأجراء مستشفى رفيق الحريري، سامر نزال، فإن مدير المستشفى الدكتور فراس الأبيض «لا يزال يماطل ويفرض تحقيق

مؤشر

مؤشر «بيبلوس» لثقة المستهلك: الأسر اللبنانية محبطة

مستوى من الثقة، مقارنةً بالمستهلك المسيحي، والسني والشيعي على التوالي. وفي التفاصيل، تبين أن المسيحيين كانوا أكثر ثقة من بين الطوائف الأخرى في خلال الفصل الرابع من عام 2016. أما المستهلكون الشيعة، فقد كانوا الأكثر تشاؤماً في خلال الفصلين الثالث والرابع من 2016، وهذا الأمر يتلاءم مع تسجيل المستهلكين الشيعة أقل مستوى من أصل الثقة في خلال 23 فصلاً من أصل 38 فصلاً من عمر المؤشر، أي ما يوازي 60,5%. ولقد نما مؤشر ثقة المستهلك المسيحي بنسبة 5,5% في خلال الفصل الثالث من 2016، فيما لم تطرأ أي تغييرات أساسية على ثقة

العام، تلاهم المستهلكون في بيروت، وشمال لبنان، وجنوب لبنان والبقاع. وطائفيًا، سجل المستهلك الدرزي أعلى

10,4% فقط من اللبنانيين توقعوا أن تتحسن أوضاعهم المالية

المنتخبين إلى الفئة العمرية الممتدة من 40 إلى 49 سنة سجلوا مستوى ثقة أعلى من الفئات العمرية الأخرى؛ وأن الأسر التي يعادل أو يفوق دخلها 2500 دولار شهرياً سجلت مستوى ثقة أعلى من ذلك الذي سجلته الأسر ذات الدخل الأقل. أما على مستوى الفصل بين فئات الأجراء، فقد تبين أن العاملين في القطاع الخاص سجلوا مستوى ثقة أعلى من الذي سجله العاملون لحسابهم الخاص، وربات المنزل، والطلاب، والعاملون في القطاع العام والعاطلون من العمل. مناطقياً، سجل المستهلكون في جبل لبنان أعلى مستوى للثقة بين المحافظات في الفصل الأول من

تنطوي على الكثير من الشكوك بالمستقبل لدى الأسر اللبنانية. فقد تبين من نتائج الفصل الأول لعام 2017 أن 10,4% فقط من اللبنانيين الذين شملهم المسح توقعوا أن تتحسن أوضاعهم المالية في الأشهر الستة المقبلة، بينما أعرب 64,1% منهم عن قلقهم من تدهور أوضاعهم، فيما توقع 23,1% أن تبقى على حالها. كذلك توقع 76% أن تدهور بيئة الأعمال في لبنان في الأشهر الستة المقبلة في آذار. وتوزعت هذه النتائج على عدة محاور. في فئات الجنس والعمر والدخل، تبين أن الإناث سجلن مستوى ثقة أعلى نسبياً من ذلك الذي سجله الذكور؛ وأن المستهلكين

أظهر مؤشر ثقة المستهلك الصادر عن بنك بيبلس، بالتعاون مع الجامعة الأميركية، أن ثقة المستهلكين تراجعت في خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2017 بنسبة 2,5% في كانون الثاني، و19% في شباط، و13,7% في آذار، إلا أن النتيجة الفصلية لهذه الأشهر أظهرت تحسناً بنسبة 9% مقارنةً مع معدلات بدء احتساب المؤشر في تموز 2007، وهي أول إشارة تحسن تسجل منذ الفصل الثالث من عام 2011. رغم هذا التحسن، إلا أن تحليل بنك بيبلس للنتائج اعتبر أنه «تحسن خجول»، على حدّ تعبير كبير الاقتصاديين في البنك نسيب غبريل. وقد استند التحليل إلى مؤشرات